

دور الجهاز الاداري في تحقيق التنمية في الصين: واقع ورؤية استشرافية

The Role of the Administrative Sector in achieving Development in China: a Reality and a Forward- Looking Vision

وفاء لطفي

مدرس العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والادارة بجامعة ٦ أكتوبر

مستخلص:

استهدفت هذه الدراسة التعرف على دور الجهاز الاداري في تحقيق التنمية في الصين، حيث انها تعد من التجارب التي تمتاز بخصوصيتها واهميتها، فقد قدمت خبرة الصعود التنموي الصيني والذي به تحولت الصين من واحدة من أفقر بلدان العالم إلى القوة الاقتصادية الثانية عالمياً (بمعيار تعادل القوة الشرائية للدولار للناتج المحلي الإجمالي) العديد من الدروس التي يمكن الاستفادة منها.

الكلمات المفتاحية: الجهاز الاداري، القطاع الخاص، الصين، الشراكة الذكية، الاستثمار الاجنبي.

Abstract:

This study aimed to identify the role of the administrative apparatus in achieving development in China, as it is one of the experiences that are distinguished by its specificity and importance, as it presented the experience of the Chinese developmental rise, in which China transformed from one of the poorest countries in the world to the second

economic power in the world (by purchasing power parity standard Dollar to GDP) has many lessons that can be learned.

Keywords: Administrative apparatus, the private sector, China, smart partnership, foreign investment.

مقدمة:

تعد الصين نموذجاً لدولة من دول شرق آسيا استطاعت أن تتبوأ مكانة بين الدول الصناعية الكبرى، بفضل استثمارها في الفرد والتركيز على المنظومة التعليمية والدمج بين القيم المجتمعية والأداء الاقتصادي بهدف تحقيق التنمية الشاملة لكافة القطاعات.

في أي نظام سياسي يوجد مجموعة من الأجهزة والقوى التي تمارس قدراً من التأثير على السياسة العامة. ومنذ ثمانينيات القرن العشرين بدأت الصين بتنفيذ إصلاحات في الجهاز الإداري لإقامة نظام حكومي يساعد على تنفيذ السياسات الاقتصادية الجديدة وتحقيق التنمية السريعة والإصلاح الهيكلي من خلال تنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح.

وبفضل تطور الجهاز الإداري أصبحت الصين تمتلك اقتصاداً متطوراً بأفاق نمو قوية ومكاناً جذاباً للمستثمرين، فقد تمكنت من تحقيق قفزات هائلة في تحسين الوضع الاقتصادي والمالي للشعب، جودة التعليم، إيجاد بيئة مناسبة، الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحسين استغلالها، توفير الطاقة النظيفة والمناسبة، السلام والعدل، الصحة، الرفاهية للشعب وفي توفير البنى التحتية والخدمات المتطورة.

إشكالية الدراسة:

تسعى الدراسة للتعرف على دور الجهاز الإداري في التنمية في الصين وخاصة في مجال توظيف التنمية في المعادلة السياسية، حيث قدمت خبرة الصعود التنموي الصيني والذي به تحولت الصين من واحدة من أفقر بلدان العالم إلى القوة الاقتصادية الثانية عالمياً (بمعيار تعادل القوة الشرائية للدولار للناتج المحلي الإجمالي) العديد من الدروس التي يمكن الاستفادة منها.

قديمًا كانت الصين تعتمد اعتمادًا كليًا على الاكتفاء الذاتي، فعندما تسلم الحزب الشيوعي مقاليد الحكم كانت البلاد فقيرة جدًا، ولم يكن لها أي شركاء تجاريين ولا علاقات دبلوماسية واسعة

وعليه، تتمثل المشكلة البحثية في سؤال جوهرى قوامه: إلى أى مدى أمكن للجهاز الإداري ان يلعب دورا في تحقيق التنمية الشامله في الصين؟

ومن أجل الإجابة على مشكلة الدراسة وتحقيق أهدافها تظهر عدة تساؤلات تناقشها الدراسة تتمثل في:

١. ما المقصود بالجهاز الإداري؟ وماهية هذا الأجهزة الإدارية في الصين وما هية الدور الذي يقوم به؟
٢. ما طبيعة النظام السياسي الصيني ودور المؤسسات في عملية التنمية؟
٣. وما دور الجهاز الإداري في تنفيذ السياسات التنموية؟
٤. ما هي الشراكة الذكية بين القطاعين العام والخاص؟ وما النتائج المترتبة عليها؟

منهج الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في رصد تطور الجهاز الإداري الصيني وطبيعة الجهاز الإداري في الصين، ماهية هذا الأجهزة وما هية الدور الذي يقوم به، حدود هذا الدور، تقييم هذا الدور، والتعرف على هذه الأجهزة المسؤولة، والتي تلعب دوراً في عملية التنمية في الصين، ومحاولة الوقوف على العوامل المؤدية لتحول الجهاز الإداري في الدوله، وما هي الاليات التي تستخدمها الدولة لإحداث التنمية، مع بيان الكيفية التي امكن بها تحول الدولة من برائن الفقر والوصول إلى هذا المستوى المتقدم.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف أهمها:

١. رصد تطور الجهاز الاداري الصينية عبر المراحل الزمنية المتعاقبة وتطور آلياته.
٢. ومحاولة الوقوف على العوامل المؤدية لتحول الجهاز الاداري في الدوله
٣. لقاء الضوء الاليات التي تستخدمها الدوله لإحداث التنمية.
٤. رصد تعامل الدوله مع القطاع الخاص، الاليات والنتائج.

أهمية الدراسة

تحاول الدراسة لقاء الضوء على دور الجهاز الاداري في إحداث التنمية في الصين. كما تتبع أهمية الدراسة من كونها تعتبر دراسة استكشافية تسعى إلى رصد مراحل تطور الجهاز الاداري في الصين، والجهود التي تبذلها الدوله لتحقيق التنمية، وهي تقييمية تسعى إلى تقييم جهود الدوله من اجل التنمية.

تقسيم الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى اربعة محاور، يتضمن الأول منهما المدخل المفاهيمي والإطار النظري للدراسة، بينما يناقش المحور الثاني طبيعة النظام السياسي الصيني ودور المؤسسات في عملية التنمية، ويناقش المحور الثالث دور الجهاز الإداري في تنفيذ السياسات التنموية، ويناقش المحور الرابع والآخر الشراكة الذكية من اجل تحقيق التنمية بين القطاع العام والقطاع الخاص.

المحور الاول: الجهاز الإداري: اطار نظري

من منطلق التلازم والتداخل والتكامل بين السلطة والإدارة، فإن وظائف الإدارة تستخدم لتحقيق المنظمات الحكومية والمنظمات الاقتصادية الربحية.

وعليه، يتكون الجهاز الإداري من نوعين رئيسيين من المنظمات، أولاً: المنظمات الحكومية، وتتكون من:

- ١- الوزارات، والإدارات والمصالح التابعة لها، والتي تقوم بالخدمة العامة كالدفاع وحفظ الأمن وإقامة العدل، ومنها ما تقوم بوظائف اجتماعية مثل الصحة، التعليم، والثقافة، ووظائف اقتصادية، مثل الزراعة، الري، الصناعة، التجارة، وأيضا القوى العاملة.

٢- الهيئات والمصالح العامة التي تقوم بإدارة شئون المرافق العامة كالنقل والمواصلات والإدارة ومياه الشرب وتشيد الطرق وإقامة الجسور.

ثانياً: المنظمات الاقتصادية الربحية، وهي المؤسسات العامة التي لها استقلال إداري تام عن الإدارة المركزية، إلا أنها تخضع لإشراف وتوجيهات السلطة التنفيذية على أساس أن نشاطها يرتبط بالسياسة العامة للدولة. أي أن هذه المؤسسات تملكها أو تشترك في ملكيتها الدولة، ولكل منها نشاط اقتصادي محدد يهدف إلى تحقيق الربح، فضلا عن الصالح العام الذي يعتبر الهدف الأساسي لها.^{٨٣}

على الرغم من أن الأجهزة الإدارية تقوم بإدارة بعض الأنشطة الاقتصادية التي لم تكن معروفة لديها من قبل، إلا أن هذه الأجهزة قد حافظت على سماتها الأساسية والتي تتمثل في:

١. إنها أجهزة بيروقراطية^{٨٤} بالمقارنة بأجهزة القطاع الخاص التي أثبتت كفاءتها في إدارة النشاط الاقتصادي أكثر من أجهزة الدولة التي مازالت تتصف بالجمود وعدم المرونة.

ويقصد بالبيروقراطية إحدى سلطات الدولة الحديثة، وبالتحديد السلطة التنفيذية التي تزايد دورها في المجتمع المعاصر، مما أدى إلى نمو هيئة الموظفين العموميين، وتضخم الجهاز الإداري، وتزايد سلطاته لدرجه سمحت له بالاتصال بقطاعات عريضة من الجماهير، ولعل هذا ما أدى إلى وضوح أثر البيروقراطية في الحياة اليومية للمواطن الفرد،^{٨٥} وبذلك المعنى فالبيروقراطية هي قوة "سياسية" أو سلطة سياسية مسئولة عن تحقيق أهداف الدولة وترجمة السياسة العامة إلى برامج تنفيذية لتحقيق الأهداف التي على تحقيقها.^{٨٦}

٢. إنها أجهزة توجيهية ورقابية على أجهزة القطاع الخاص بوصفها الإدارة التنفيذية للحكومة التي لها حق السيادة.

٣. إنها أجهزة خدمات عامة، يتم تمويلها من قبل دافعي الضرائب الذين لهم حق مراقبتها عن طريق نوابهم في المجالس البرلمانية.^{٨٧}

ومما لا شك في أن القدرة الإدارية تعتبر من المقومات الأساسية لنجاح الخطط، كما يعزي النجاح أو الفشل في تنفيذ الخطط إلى عجز أو نجاح الجهاز الإداري بحيث أصبح ينظر إلى الإدارة الحكومية على إنها العائق الأول والرئيسي في تحقيق الأهداف التي تتضمنها الخطط.

ويتعاضم الدور الذي تقوم به الإدارة الحكومية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بصرف النظر عن المنهج الاقتصادي أو السياسي الذي تتبناه الحكومة، ولذلك فإنه في كل دول العالم لم تعد المهام التي تطلع بها الإدارة الحكومية قاصرة على المهام التقليدية وإنما تجاوزتها كثيراً وأصبحت الحكومة في كثير من الدول هي أكبر ممول وصانع وصاحب عمل. وليس ثمة شك أن دور الإدارة الحكومية يعد من أكثر الأدوار المهيمنة لأسباب متعددة من أبرزها البنيان الاقتصادي وغياب أو ظهور القطاع الخاص النشط.

وتؤكد الدراسات أن القدرة الإدارية هي العنصر الحاسم في عملية التنمية، كما تؤكد الدراسات أن القدرة الإدارية هي التي تتحكم في القدرة على تحقيق التنمية، وأن مقدرة الدولة على استخدام مواردها استخداماً أفضل يعتمد على مقدرتها الإدارية، ويكاد يكون هناك اتفاق على أن التنمية الإدارية شرط أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ولقد برز في تجارب العديد من الدول أن الصعوبة التي تقف في سبيل التنمية تتمثل في عدم توفر القدر الكافي من الكفاية الإدارية القادرة على إدارة المشروعات بنجاح والتنسيق بينها وتحقيق الأهداف المنشودة.

تضطلع الأجهزة الحكومية بالدور الأكبر في إدارة التنمية، والأفراد العاملين في هذه الأجهزة هم الذين يلعبون الدور الأكبر في تخطيط وتنفيذ برامج ومشاريع التنمية، والاشك في أن نوعية هؤلاء الأفراد ومستواهم التأهيلي والتدريبي ودرجة انتمائهم وإخلاصهم ومقدار إنتاجيتهم تتحكم إلى حد كبير في تحديد مخرجات برامج ومشاريع التنمية ومدى تحقيق أهدافها.

ولكي تطور الحكومة بلدا ما وتدير أمواله، لا بد من أن تكون على علم بقرارات وتوجيهات الجهة الحاكمة وهي مجلس الوزراء، ولا بد من وجود اتصال فعال بين مجلس الوزراء وكبار المسؤولين في الإدارة.

في هذا الإطار، أدركت الحكومة المركزية الصينية أن تعديل وظيفة الحكومة يمكن أن يكون فعالاً فقط مع إصلاح نظام الموافقات الإدارية، وبالتالي بدأت في نقل الصلاحيات للسوق أو تفويضها للحكومات المحلية.

وقامت على فلسفة الخدمة العامة الجديدة *New Public Service* ، وذلك من خلال تقديمها لمفهوم اقتصاد السوق الإشتراكي الذي يتوافق كثير مع مبادئ حركة الخدمة العامة الجديدة، حيث تعمل الإدارة الحكومية على مساعدة المواطنين على الإعلان عن مصالحهم وتحقيقها.^{٨٨}

ومنذ الثمانينيات، أدخلت الحكومة الصينية سبعة برامج إصلاح إداري تشمل اللامركزية في الحكم، وتقليص أو توسيع الحكومة فيما يتعلق بالظروف، وإعادة الهيكلة التنظيمية.^{٨٩}

وقد أدت الإصلاحات والإجراءات التي قامت بها الدولة الصينية إلى التقدم في جميع جوانب إدارة الموظفين العموميين، وهو ما انعكس على الأداء الاقتصادي وتحسين مناخ الاستثمار، والنجاح في تقليص حجم المؤسسات وعدد الموظفين، وتعزيز الفصل بين قيادة الحزب والوظائف الحكومية وفصل المهام الحكومية عن إدارة الشركات، فقد خفض عدد الموظفين الحكوميين في إطار إصلاح مجلس الدولة إلى النصف تقريباً، فضلاً عن نقل وتحويل الوظائف الحكومية وفصل وظائف الحكومة عن إدارة المشاريع وتعزيز سلطة الشركات في الإدارة وصنع القرار وتقليص الإجراءات والموافقات الإدارية، وتحفيز المبادرة لدى الحكومات المحلية عبر اللامركزية الإدارية عبر إعطاء تلك الحكومات المحلية المزيد من السلطة في اتخاذ القرارات في المجالات المالية والضرائب والموظفين، وإعطاء مزيد من الاستقلالية للأفراد والمجتمع.^{٩٠}

في إطار خطة الإصلاح المؤسسي والتعديل الوظيفي لمجلس الدولة، التي تم اقرارها من قبل المجلس الوطني لنواب الشعب في عام ٢٠١٣، قام مجلس الدولة بتنفيذ سلسلة من إجراءات إعادة جمع وتقليل عدد من الوزارات واللجان.

كما شمل التعديل تفكيك وزارة السكك الحديدية وفصلها إلى قطاعين، أحدهما إداري والآخر تجاري، هما إدارة السكك الحديدية، ومؤسسة السكك الحديدية الصينية.

ودمج وزارة الصحة والهيئة الوطنية لتخطيط السكان والأسرة لتأسيس اللجنة الوطنية للصحة وتنظيم الأسرة، المسؤولة عن الرعاية الطبية والموارد الصحية العامة وخدمات تنظيم الأسرة، فضلاً عن تأسيس الإدارة الصينية للغذاء والدواء، وإلغاء الإدارة العامة للصحافة والنشر، ومصلحة الدولة للإذاعة والسينما والتلفزيون، لتحل محلها الإدارة الوطنية للإعلام والنشر والإذاعة والسينما والتلفزيون، وإعادة هيكلة إدارة الدولة للمحيطات وإدارة الطاقة الوطنية.^{٩١}

المحور الثاني: طبيعة النظام السياسي الصيني ودور المؤسسات في عملية التنمية.

يعتبر النظام في الصين نظاماً اشتراكياً يحكمه الحزب الواحد، حيث تعتبر الاشتراكية هي المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه النظام السياسي وفقاً للدستور أن جمهورية الصين الشعبية هي دولة اشتراكية في إطار الدكتاتورية الديمقراطية للشعب وتستند إلى تحالف العمال والفلاحين وتقودها طبقة العمال. ويعتبر النظام الاشتراكي النظام الأساسي لجمهورية الصين الشعبية. وكل السلطة في جمهورية الصين الشعبية ملك للشعب. وتطبق أجهزة الدولة مبدأ المركزية الديمقراطية.^{٩٢}

أولاً: السلطة التنفيذية.

يندرج تحت لواء السلطة التنفيذية في مختلف النظم السياسية مجموعة من المؤسسات، وهي الأجهزة الرئاسية مثل وزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، وجهاز المخابرات، ومجلس الأمن القومي- بمسمياتة المختلفة- ولا شك في أن دور الأجهزة الرئاسية في تلك المؤسسات يختلف من نظام إلى نظام آخر، ومن فترة زمنية إلى أخرى في النظام السياسي ذاته.^{٩٣}

وفي هذا الإطار تتمثل السلطة التنفيذية في رئيس جمهورية الصين الشعبية، فهو رئيس الدولة وممثلها الأعلى في الداخل والخارج، ويشترط فيمن يتولى أياً من المنصبين الرئيس ونائبه أن يكون:

١. صينياً له حق التصويت، ولا يقل عمره عن ٤٥ عاماً.

٢. مدة ولاية الرئيس ونائبه هي نفس المجلس الوطني ويجوز إعادة انتخابهما لمدة واحدة أخرى.

وأهم أجهزة السلطة التنفيذية هو مجلس الدولة الذي يعتبر بمثابة الحكومة الشعبية المركزية.

وينص الدستور على أن جمهورية الصين الشعبية هي دولة اشتراكية في إطار الدكتاتورية الديمقراطية للشعب وتستند إلى تحالف العمال والفلاحين وتقودها طبقة العمال. ويعتبر النظام الاشتراكي النظام الأساسي لجمهورية الصين الشعبية. وكل السلطة في جمهورية الصين الشعبية ملك للشعب. وتطبق أجهزة الدولة مبدأ المركزية الديمقراطية.

ينص الدستور على أن "كل السلطات في جمهورية الصين الشعبية ملك للشعب". على الرغم من أن الديباجة توضح أن الأمة تعمل "تحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني وبتوجيه من الماركسية اللينينية وفكر ماو تسي تونغ" ، فقد كان الاتجاه هو تعزيز دور المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني.^{٩٤}

تتكون أجهزة الدولة المركزية الصينية من ستة عناصر هي: المجلس الوطني لنواب الشعب، رئيس الدولة، اللجنة العسكرية المركزي، المحكمة الشعبية العليا، النيابة العامة الشعبية العليا. ويوجد على قمة النظام السياسي في الصين الحزب الشيوعي الحاكم^{٩٥} الذي تأسس في شنغهاي في أول يوليو ١٩٢١، وتوجد إلى جانبه مجموعة من التنظيمات السياسية التي يطلق عليها النظام الحاكم صفة الأحزاب وتشمل ٨ تنظيمات هي: اللجنة الثورية لحزب الكومنتانج الصيني، والرابطة الديمقراطية الصينية، والجمعية الديمقراطية الصينية لبناء الوطن، والجمعية الصينية لتنمية الديمقراطية، والحزب الديمقراطي الصيني للفلاحين والعمال، وحزب تشي قونغ وانغ الصيني، وجمعية جيوسان، ورابطة الحكم الذاتي الديمقراطية في تايوان.^{٩٦}

يشير النظام الإداري إلى سلسلة من اللوائح والممارسات المتعلقة بتكوين، ونظام، وسلطة وأنشطة الأجهزة الإدارية للدولة، ويشمل النظام الإداري المركزي: الأجهزة الإدارية المركزية في ظل نظام المجلس الوطني لنواب الشعب وقيادة الأجهزة الإدارية المركزية على الأجهزة الإدارية المحلية على مختلف المستويات.

الجهاز الإداري المركزي هو مجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية، وهو أعلى جهاز إداري للدولة، وهو الهيئة التنفيذية لأعلى جهاز لسلطة الدولة وأعلى جهاز في إدارة الدولة.

يمارس مجلس الدولة قيادة موحدة على الأجهزة الإدارية الحكومية المحلية على مختلف المستويات في جميع أنحاء البلاد، وينظم التقسيم المحدد للسلطة والوظيفة للأجهزة الإدارية للدولة على المستوى المركزي وعلى مستوى المقاطعات والمناطق المتمتعة بالحكم الذاتي والبلديات.^{٩٧}

- انتخاب وقرار واعفاء الأعضاء أو القادة من أجهزة الدولة العليا.
 - انتخاب أعضاء اللجنة المركزية والرئيس ونائب الرئيس.
 - إقرار تسمية رئيس الدولة ونوابه وأعضائه والوزراء ورؤساء اللجان المختلفة وغيرهم.
 - سلطة اقرار القضايا الهامة للدولة.
 - سلطة الفحص والموافقة على تقرير تنفيذ الخطة الاقتصادية الوطنية والتنمية الاجتماعية.
 - الفحص والموافقة على الميزانية.
 - سلطة الرقابة على أجهزة الدولة العليا مثل: مجلس الدولة والمحكمة الشعبية العليا والنيابة العامة الشعبية العليا التي ينتخبها المجلس الوطني لنواب الشعب.
 - إقرار سيادة القانون والذي تمثل في تطوير النظام التشريعي، وبناء دولة القانون والذين أصبحا يمثلان هدفاً هاماً للقيادة السياسية في الصين منذ تنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح.
٤. السلطة القضائية.

والتي تتألف من المحاكم الشعبية والنيابات الشعبية، وتشمل المحاكم الشعبية المحكمة الشعبية العليا والمحاكم الشعبية المحلية على مختلف المستويات والمحاكم الشعبية المتخصصة، وتنقسم المحاكم الشعبية المحلية إلى المحاكم الشعبية الابتدائية والمتوسطة والعليا، وتتمثل مهام المحاكم الشعبية المحلية في التالي:

- النظر في قضايا جنائية ومعاينة المخالفين والحفاظ على السلم الاجتماعي.
 - النظر في القضايا المدنية وحل المنازعات المدنية وحماية الحقوق المشروعة للأشخاص المعنيين.
 - النظر في قضايا المنازعات الإدارية وحماية الحقوق المشروعة للمواطنين الأفراد والشركات والمنظمات الأخرى، وضمان اضطلاع الأجهزة الإدارية بمهامها وفقاً للقانون والتأكد من ذلك.
 - وتنفيذ الأحكام القضائية والقرارات التي دخلت حيز التنفيذ.
- وتشمل النيابة الشعبية النيابة الشعبية العليا والنيابات الشعبية المحلية على مختلف المستويات والنيابات الشعبية المتخصصة.^{١٠٠} وتنقسم النيابة الشعبية المحلية على مختلف

مستوياتها إلى نيابات شعبية في المناطق والمحافظات التي تتمتع بالحكم الذاتي والبلديات المركزية، ونيابات شعبية متوسطة للمقاطعات والمناطق التي تتمتع بالحكم الذاتي والبلديات المركزية، ونيابات شعبية للولايات ذاتية الحكم والبلديات التي تدار مركزياً، ونيابات شعبية للمقاطعات والمدن والمقاطعات ذاتية الحكم والدوائر البلدية.^{١١}

وفي هذا الإطار، اتخذت الصين إجراءات دقيقة وسلسة للاستمرار في التنسيق للسياسات الاقتصادية الكلية على ضوء الأحوال الواقعية للبلاد، من أجل تنظيم فعال على المستوى الكلي. إذ قامت بتقليص حجم المؤسسات وعدد الموظفين، وهذا التقليص بدأ بتخفيض عدد المؤسسات والموظفين، ثم انتقل إلى تعزيز الفصل بين قيادة الحزب والوظائف الحكومية وفصل المهام الحكومية عن إدارة الشركات، فقد خفض عدد الموظفين الحكوميين في إطار إصلاح مجلس الدولة إلى النصف تقريباً.

كما تم نقل وتحويل الوظائف الحكومية وفصل وظائف الحكومة عن إدارة المشاريع وتعزيز سلطة الشركات في الإدارة وصنع القرار وتقليص الإجراءات والموافقات الإدارية، فضلاً عن تحفيز المبادرة لدى الحكومات المحلية عبر اللامركزية الإدارية عبر إعطاء تلك الحكومات المحلية المزيد من السلطة في اتخاذ القرارات في المجالات المالية والضرائب والموظفين.^{١٢}

وفي مجال الاستثمار الأجنبي، أدخلت الصين نظام القائمة السلبية، حيث نفذت لأول مرة في البلاد بمنطقة التجارة الحرة في شانغهاي. فضلاى عن انها تقوم بشراء المزيد من الخدمات العامة من المنظمات الاجتماعية.^{١٣}

وعلى جانب اخر عززت الحكومة لوائح تنفيذ السلطات الإدارية، حيث تم اعتماد قيود صارمة على الإنفاق الحكومي، وتعهدت القيادة المركزية بعدم زيادة عدد موظفي الدولة، والسيطرة على الإنفاق العام في حفلات الاستقبال الرسمية وفي استخدام السيارات الحكومية والرحلات الخارجية.

كما صدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ومجلس الدولة مرسوم الأحكام التفصيلية بشأن إدارة وإنفاق الأموال العامة مما عزز عملية الترشيح، الذي صدر في أغسطس ٢٠١٤، وساهم قانون الموازنة الذي تم اصداره في ٢٠١٤ في وترشيح الإيرادات الحكومية ونفقاتها.

ومن أجل تحسين تنفيذ السياسات والمشاريع الرئيسية، قام مجلس الدولة بتفويض معاهد مهنية مستقلة، لاعتماد تقييم من طرف ثالث حول تنفيذ العديد من الإجراءات. إذ تعمل الحكومة في كافة المستويات على تعزيز الشفافية، مما يساهم في كشف وإعلان ميزانياتها وصلاحياتها الإدارية، كما يتم تشجيع

الجماهير ووسائل الإعلام على تعزيز الرقابة على الحكومة من خلال القنوات والمنصات التي وفرتها وسائل التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات الحديثة. ١٠٤

المحور الثالث: دور الجهاز الإداري في تنفيذ سياسات الدولة التنموية

أن نجاح السياسات التنموية أو إخفاقها إنما يترتب على الطريقة التي تتبناها الدولة في تنفيذ هذه السياسات بواسطة الجهاز الإداري للدولة.

وإذا نظرنا إلى تركيبة الجهاز الإداري الصيني نرى أن الغالبية العظمى من العاملين في الجهاز الإداري هم من ذوي الخلفية الاقتصادية أو مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية في الصين في كل من المناطق الساحلية الثرية في الشرق والمناطق الوسطى والغربية الأقل تطوراً.

وعلى مستوى الحكومة المركزية أو المستويات المحلية، أظهر الأعضاء عقلية منفتحة وعملوا بنشاط في ضوء الظروف الفعلية لتنفيذ استراتيجيات شملت إنعاش الصين عبر العلوم والتعليم والتنمية المدفوعة بالابتكار والنهوض الريفي والتنمية الإقليمية المنسقة والتكامل العسكري- المدني وتمت ترقيتهم إلى مناصب أرفع بناء على أدائهم المتميز وسمعتهم الطيبة، وبرؤية عالمية واسعة، لعب البعض منهم دوراً هاماً في تعزيز مبادرة الحزام والطريق وحل القضايا الدولية والإقليمية الساخنة. ١٠٥

مراحل تطور الإصلاح الإداري في الصين

منذ عام ١٩٤٩ ، بدأت الصين سلسلة من برامج الإصلاح الإداري. وكان القصد من بعض هذه الإصلاحات (١٩٥٤-١٩٥٦ ، ١٩٥٩-١٩٦١ ، ١٩٦٨-١٩٧٠) مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية.

وقد ركزت الإصلاحات المبكرة بشكل عام على تقوية الحكومة المركزية والنظريات الماركسية حول الحكم الاشتراكي والنموذج الإداري الصيني التقليدي والثقافة السياسية. كما كانت

الحركات السياسية والصراعات التطبيقية من القضايا المهمة أيضًا في عمليات الإصلاح المبكرة.^{١٠٦}

في عام ١٩٤٩ انتقلت ملكية المؤسسات التجارية والصناعية للدولة وبحلول ١٩٥٢ أصبحت الدولة تستحوذ على أكثر من ٦٠% من الناتج الصناعي الوطني و ٨٠% من الإنتاج الصناعي الثقيل، كما تم تطوير وسائل إنتاج النفط وماكينات إنتاج الحديد والصلب وفي نفس العام بلغ إنتاج وسائل الإنتاج ٤٣,٨% من إجمالي الناتج الوطني مقابل ٣٢,٥% عام ١٩٤٩.^{١٠٧}

وقد بدأت مرحلة التنمية الاقتصادية خلال الخطة الخمسية الأولى على نطاق واسع واتخذت الصين عدة خطوات للإصلاح والتصنيع الزراعي ووضع حد للتضخم، وفي الاجتماع الثالث للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني عام ١٩٥٠ قال ماو تسي تونج أن هناك ثلاثة شروط للنهوض بالاقتصاد وهي:

١. استكمال الإصلاح الزراعي.
 ٢. إصلاح الوضع القائم للصناعة والتجارة.
 ٣. إيجاد اقتصاد منتج على نطاق واسع مع خفض الإنفاق الحكومي.
- وقد استطاعت الصين مع تطبيق تلك الشروط تحقيق تحسن في أقل من ثلاث سنوات، حيث تم توزيع الأراضي الزراعية التي تم مصادرتها من ملاكها الإقطاعيين على فقراء الفلاحين. كما أنشأت الدولة أكثر من ٢٠٠٠ مزرعة تستخدم أحدث نظم الميكنة الزراعية وتعمل كمراكز للتعليم الزراعي للمزارعين في القرى المجاورة.
- وفي عام ١٩٥٢ زاد الإنتاج الزراعي بنسبة ٤٠% مقارنة بعام ١٩٤٩ كما زاد إنتاج القطن بنحو ٢٠٠%.

كما كان إجمالي خطوط السكك الحديدية العاملة عام ١٩٤٧ (٦٨٨٤ كم) وفي عام ١٩٥١ تم إعادة تأهيل خطوط السكك الحديدية العاملة ليصل إجماليها إلى ٢٣٧٨٥ كم ثم بدأت بعد ذلك في بناء خطوط جديدة، في حين بلغ إجمالي الطرق البرية السريعة ١١٢٠٠٠ كم.

وفي هذا السياق تمكنت الصين من خلال نظامها الاقتصادي الذي كان سائداً قبل تسعينات القرن الماضي من تعبئة فائض الإنتاج المتاح لديها واستغلاله في زيادة النسبة الموجهة للاستثمار من الناتج الوطني.

منذ عام ١٩٧٨ ، والحكومة الصينية تقوم بالعديد من الإصلاحات والتركيز على التنمية الاقتصادية وقد أدت هذه الإصلاحات فتح البلاد أمام الاستثمار الأجنبي والتجارة، ومنحت المزيد من الاستقلالية للمؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة، وسمحت بإعادة ظهور الاقتصاد الخاص، وسمحت بتحديد أسعار العديد من السلع وفقاً للعرض والطلب.

وعليه، فقد نقلت هذه الإصلاحات البلاد من اقتصاد مخطط مركزياً يهيمن عليه قطاع الدولة، نحو اقتصاد السوق مع وجود قطاع خاص وجماعي متنامٍ.

وخصت الصين ٢٥% من إجمالي ناتجها الوطني للاستثمار بما يوازي ١١١ بليون دولار وظلت المصانع الصينية تعمل بماكينيات قديمة نظراً لقلّة المخصصات المالية اللازمة لشراء ماكينيات تعمل بتكنولوجيا أحدث. كما ظلت الأعمال الزراعية تتم بشكل تقليدي من خلال العامل البشري والحيوانات إلا أن عملية التحديث سارت بشكل تدريجي وعملت الصين على استغلال الميزة النسبية لكل منطقة للعمل على نمو الاقتصاد وذلك من خلال تطوير قدرات النقل. ١٠٨

ومع تحقيق التنمية السريعة والإصلاح الهيكلي من خلال تنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح، فإن الصين، التي يعد اقتصادها نموذجاً في اللحاق بالدول المتقدمة في التنافس، شهدت تحولات وقفزات عظيمة خلال نحو أربعة عقود.

حققت الصين تغيرات كبيرة في نمط التنمية الاقتصادية ونمط توزيع الموارد ومستوى التكنولوجيا وهيكل الصناعات، وخاصة في القوة الدافعة للنمو التي تجسد التطور الجديد لمستوى الابتكار الصيني. الابتكار، حالياً، أهم قوة مرشدة للجولة الجديدة من تنمية الاقتصاد الصيني والتعديل الهيكلي والتحويل والارتقاء. إن نمو القدرة الابتكارية للصين خلال عشرات

السنين على أساس أحوال الصين الواقعية، يعكس تنمية كبيرة ذات خصائص صينية، ويعد خبرة ونمطا لهما تأثير في العالم كله.١٠٩

ارتقت قدرة الابتكار الصيني تدريجيا في ظل سعي اقتصاد الصين للحاق بالدول المتقدمة، من تقليد للتقنيات وإدخال التقنيات الأجنبية وتعلمها، إلى القيام بالبحث والتطور الذاتي؛ ومن الابتكار في التقنيات والمنتجات وفنون الإنتاج، إلى الابتكار في الإدارة والنظم والأنماط التجارية. أصبحت للصين قاعدة جيدة للتكنولوجيا بفضل مدخلات العلوم والتكنولوجيا خلال مدة طويلة وتراكم التجارب والخبرات في التكنولوجيا. وصارت الصين دولة قوية من حيث التكنولوجيا على مستوى العالم تدريجيا. حاليا تدخل التنمية المدفوعة بالابتكار إلى مرحلة نشيطة نسبيا وترتقي قدرة الابتكار الصيني من التغير الكمي إلى التغير النوعي.١١٠

وقد كانت السمة الأساسية لاقتصاد الصين خلال هذه الفترة هي الاعتماد على الذات، حيث اهتمت الدولة في البداية بالحد من الاستهلاك الفردي في سبيل تعزيز الاستثمار، وقد تسبب هذا الاتجاه في تعطيل الاقتصاد في البداية، فقد انكمش معدل نمو الناتج المحلي بـ ٥,٥% و -٤,١% عامي ١٩٦٧ و ١٩٦٨ على الترتيب لكنه عاود النمو بقوة خلال العاميين التاليين.

وقد يرجع ذلك لتعبئة الموارد الإنتاجية بالإضافة لإعادة النظام بعد إبعاد مجموعات الحرس الأحمر إلى الريف في ١٩٦٨، وقد حدث زلزال كبير في عام ١٩٧٦ إلى جانب وفاة ماو وإندلاع اضطرابات سياسية في العام ذاته، مما أدى لتراجع النمو.١١١

وفي أكتوبر ١٩٩٢، وعقب مبادرة من قبل دنغ شياو بينغ، أوصى المؤتمر الوطني الرابع عشر للحزب الشيوعي الصيني رسمياً "باقتصاد سوق اشتراكي" للصين.

في عام ١٩٨٠ نشر دنغ شياو بينغ ما يسمى بخطاب "إصلاح قيادة الحزب والدولة"، حيث حلل أوجه القصور في النظام الإداري وأشار إلى الاتجاه والمهام الرئيسية لإصلاحه.١١٢

وفي عام ١٩٨٢^{١١٣}، ١٩٨٨، وخلال ١٩٩٢-١٩٩٣، حاولت القيادة السياسية إعادة هيكلة وظائف الحكومة ككل لتلبية احتياجات اقتصاد السوق.

ابتداءً من عام ١٩٨٠ تبنّت الحكومة الصينية سياسات لا مركزية المالية العامة، والتجارة الخارجية، وإدارة الاقتصاد المحلي، وإدارة شؤون الموظفين.

وبعد عدة سنوات من التجارب، تم نقل إدارة الإيرادات المالية إلى حكومات المقاطعات. على وجه الخصوص، بدأت الحكومة المركزية في توقيع عقود تقاسم الإيرادات مع حكومات المقاطعات. ولأن هذه السياسة مكنت الحكومات الإقليمية من المساومة مع الحكومة المركزية بشأن تحويلاتهم المالية، فقد زاد الإصلاح من سلطة الحكومات الإقليمية بشكل كبير. وهكذا تمكنت حكومات المقاطعات التي تتمتع بإمكانيات قوية للنمو الاقتصادي، مثل مقاطعة جوانجدونج، خلال أوائل الثمانينيات، من الحد من مساهماتها في الحكومة المركزية.

ولجعل الشركات الصينية تتنافس بشكل أكثر فعالية في الأسواق الخارجية، جعلت الحكومة المركزية إدارة التجارة الخارجية لامركزية.

وابتداءً من عام ١٩٧٨، أنهت الحكومة احتكار وزارة التجارة الخارجية للتجارة الخارجية، والذي كانت تمارسه من خلال تسع شركات استيراد وتصدير حكومية. وأذنت الحكومة المركزية للحكومات المحلية ووكالات الدولة المختلفة بتوقيع اتفاقيات التجارة الخارجية مباشرة.

ونتيجة لذلك، زاد عدد شركات الاستيراد والتصدير، التي تديرها الحكومات المحلية في الغالب، إلى أكثر من ١٠٠٠ شركة في عام، وقُدّر عددها بأكثر من ١٠٠٠٠٠ في عام ٢٠١٦.

وقد اكتسبت الحكومات المحلية على الصعيد الوطني السلطة على حساب الحكومة المركزية. وقد اعتمدت هذه القوة الجديدة جزئياً على سيطرة الحكومات المحلية على حصة كبيرة من الإنتاج الصناعي.

وبدأت الشركات غير المملوكة للدولة التي تسيطر عليها الحكومات المحلية في الغالب بحلول عام ١٩٨٨، في إنتاج ثلث الناتج الصناعي للبلاد. بالإضافة إلى ذلك، كان للحكومات المحلية وسائلها الخاصة لكسب النقد الأجنبي وتسيطر على نظام تحصيل الضرائب في الصين. ونتيجة لذلك، انتقلت السيطرة على الاقتصاد خلال الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي من المركز إلى المقاطعات.

واتخذت الإصلاحات عدة أشكال. أولاً، تضمنت تعزيز قدرة الوكالات المكلفة بالإدارة الكلية للاقتصاد داخل مجلس الدولة، وسعت السلطات إلى تعزيز الوكالات مثل إدارة الدولة لمراجعة الحسابات، ومكتب الإحصاء الحكومي، وإدارة الدولة للصناعة والتجارة، وإدارة الدولة للضرائب. ثانياً، تضمنت إعادة هيكلة الحكومة إزالة العديد من وظائف "الإدارة الصغيرة" من الحكومة وتحويلها إلى مؤسسات اقتصادية.

وأعطت السياسات الأخيرة الشركات المملوكة للدولة مزيداً من الاستقلالية في تحديد الأسعار، واتخاذ قرارات الموظفين، وتحديد خطط الاستثمار، والاقتراض، وتصميم استراتيجيات التسويق، والانخراط مباشرة في التجارة الخارجية. ثالثاً، سعت الإصلاحات إلى زيادة الكفاءة الإدارية في بعض الجهات الحكومية. في إصلاحات عام ١٩٨٨، على سبيل المثال، أصبحت وزارة البترول مؤسسة البترول الوطنية.^{١١٤}

وعليه، فقد مرت الصين بتحول اقتصادي هائل في الوقت الذي تحتفل فيه بثلاثة عقود من الإصلاح وسياسة الباب المفتوح، وجذبت معدلات نموها المرتفعة المتسقة الاهتمام العالمي، حيث اعتبر الكثيرون الصين قاطرة تقود الاقتصاد العالمي، وقد أظهرت التنمية الاقتصادية المعاصرة أن التنمية المستمرة على المدى الطويل تعتمد بشكل متزايد على رأس المال البشري.^{١١٥}

وقد بدأت الصين في هذه الفترة بتطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي وانتقلت إلى مرحلة متقدمة اقتصادياً مختلفة عما حدث قبل ١٩٧٨، فخلال انعقاد المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الصيني في نفس العام وتم الاتفاق على القيام بإصلاحات اقتصادية منها: ١١٦ العمل على جعل الاقتصاد الصيني أكثر قدرة على التكيف مع تغيرات الاقتصاد العالمي والاندماج فيه، إعادة النظر في أولويات التنمية فالقطاع الزراعي يأتي أولاً يليه الصناعي فالبحث العلمي ثم الدفاع، إعادة هيكلة قطاعات الإنتاج والسماح بالمشروعات الخاصة مع احتفاظ الدولة بالسيطرة على الصناعات الثقيلة والطاقة والتعدين، السماح بدرجة استقلالية أكبر للمؤسسات الإدارية بعيداً عن بيروقراطية الحزب الحاكم، تشجيع القطاع السياحي، السعي للانضمام للهيئات المالية والتجارية الدولية.

وعادت الصين في ١٩٩٢ إلى تطبيق برامج الإصلاح مع التأكيد على تمسك الصين بالملاح الاشتراكية ودمجها قدر الإمكان بالعناصر الاقتصادية الرأسمالية التي تتوافق مع توجهات السوق العالمي التي تغيرت بشكل كبير بفعل قوى العولمة.

وفي عام ١٩٩٥ نجحت الصين في تحقيق الهدف الاستراتيجي التي خططت له قبل مياعده بخمسة سنوات، حيث استطاعت أن تزيد قيمة الناتج المحلي الإجمالي أربعة أضعاف ما كان عليه في عام ١٩٨٠، حيث بلغ الناتج المحلي في عام ١٩٩٥ حوالي ٥٧٦٠ مليار يوان مما شكّل قفزة كبيرة في تاريخ التنمية الاقتصادية في الصين، كما نجحت في زيادة دخل الفرد من ٣٩٠ دولار إلى ٧٨٢٠ دولار خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠١٥).^{١١٧}

المحور الرابع: الشراكة الذكية بين القطاع العام والقطاع الخاص

لعب الجهاز الإداري الصيني دورا تكيفيا بالأساس في التنمية، يتغير بتغير الأرضية التي تقف عليها الدولة وفي الوقت ذاته للاضطلاع بالدور المنوط به، بما يعنيه ذلك من أن الحكومة سعت في كل مرحلة من مراحل تطورها لأن توسع أو تضيق من نطاق دورها بشكل يتناسب وطبيعة المرحلة التي تمر بها الدولة.

ولعل الترس المهم في محرك نمو الصين تمثل في آلة الحكومة التنفيذية. فلكي تنفذ سياسات الحكومة لا بد من وجود آله إدارية فعالة. ولا بد من بناء هذه الآلة بحرص كي تتمكن من تنفيذ قرارات الحكومة.

وفي هذا الإطار استطاعت الصين ان تدخل في شراكة ذكية مع القطاع الخاص بفلسفة تقوم على التعاون الوثيق بين القطاعين العام والخاص، وتزويد القطاع الخاص بأهداف السياسات القومية بالدولة، وقد نجحت فكرة الشراكة الذكية في نمو وتطور الاقتصاد الصيني، وصارت ساعداً أيمن في إجراء الإصلاحات الاقتصادية بالبلاد، فضلا عن تعامل الصين مع الاستثمارات الأجنبية، حيث اجتذبت الشركات الدولية بحجم سوقها الهائل وترجمته إلى قوة تفاوضية جعلتها تفرض شروطها على هذه الشركات، وجعلتها تصبح منافسا لهذه الشركات في نفس حقول الإنتاج التي دخلتها في الصين في المحل الأول.

ومن الواضح انه عن طريق دعوة المستثمرين الأجانب دخلت الصين بالفعل في شراكة ذكية حقق فيها الطرفان المكاسب، فقد استطاع الصينيين ممارسة الشراكة الذكية وقاموا ببناء بلداً مزدهراً لكل إنسان فيه نصيبه العادل، وبدا الأمر وكأنهم سيستمرون في التنمية إلى أن يحققوا هدفهم بأن تصبح الصين بلداً متقدماً.

استفاد القطاع الخاص بالموقف الإيجابي للقطاع العام منه، ويتعاون القطاعين العام والخاص لضمان تحقيق أهداف الحكومة بسرعة وفي نفس الوقت بأقل التكاليف، ومن ثم يستفيد الجانبين وتستفيد الأمة ككل.^{١١٨}

وقد كانت السياسة الرئيسية في النجاح الاقتصادي للصين هي اللامركزية في الإنتاج الاقتصادي، والتي ساعدت في إنتاج قطاع خاص مزدهر،^{١١٩} ولا سيما ظهور المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، حيث أصبح القطاع الخاص قوة لا يمكن الاستغناء عنها في التنمية الصينية، اذ قام بدور مهم في تنمية اقتصاد السوق الاشتراكي وتحويل وظائف الحكومة ونقل فائض العمالة الريفية والاستفادة من السوق الدولي.^{١٢٠}

وقد حدث نمو القطاع الخاص في الصين إلى حد كبير من جهود الحكومة لإصلاح الشركات المملوكة للدولة الخاسرة في الصين، وتم تشجيع العمال الذين تم تسريحهم من الشركات المملوكة للدولة على إيجاد وظائف في القطاع الخاص أو لبدء أعمالهم التجارية الخاصة.^{١٢١}

وتشير البيانات أن القطاع الخاص في الصين أصبح عاملاً رئيسياً في النمو الاقتصادي والتنمية، حيث تظهر بيانات الحكومة الصينية أن عدد موظفي القطاع الخاص (أي أولئك الذين يعملون في شركة صينية مملوكة للقطاع الخاص أو يعملون لحسابهم الخاص) ارتفع من ٤,٥ مليون في عام ١٩٨٥ إلى ما يقدر بنحو أكثر من ٨١,٣ مليون.^{١٢٢} فضلاً عن ان الشركات المملوكة للقطاع الخاص أصبحت تساهم بأكثر من ٦٠% من نمو الناتج المحلي الإجمالي، ووظفت حوالي ٣٤٠ مليون شخص وقادت الكثير من الابتكارات التكنولوجية في البلاد.^{١٢٣}

الاستثمارات الأجنبية المباشرة

يجدر بالذكر ان الشركات المملوكة للدولة ١٢٤ في الصناعات المدعومة من الحكومة تتمتع بنمو أسرع في العروض العامة الأولية وأسعار عروض أعلى، فضلا عن أنها تتمتع بنمو أسرع في القروض الممنوحة من البنوك الوطنية الكبرى، ان الدعم الحكومي يحفز على المزيد من الاستثمار. ^{١٢٥}

إذ لعبت الاستثمارات الاجنبية المباشرة دورا هاما علي الصعيد الاقتصادي في الصين خلال حقبة التسعينات اذ ازداد تدفقها بشدة في تلك الاونة، وذلك لارتفاع معدل العائد علي الاستثمارات، ونظرا للسياسات الاقتصادية الجاذبة وتشجيع القطاع الخاص وتزايد عمليات الخصخصة فقد ساهم ذلك في تشجيع التدفق لرؤوس الاموال الاجنبية من جهة وعودة جزء كبير من الاموال الهاربة من جهة اخري.

كما ان تجمعات رجال الاعمال ذوي الاصول الصينية في شرقي وجنوب شرق اسيا فقد لعبت تاويان دورا رئيسيا في هذا الشأن فعلي سبيل المثال تعد هونج كونج وماكاو المصدر الاول للاستثمارات المباشرة في الصين بالاضافة الي ظهور سنغافورة واليابان كمستثمر رئيسي ومع عودة العلاقات الدبلوماسية مع كوريا الجنوبية بدأت الاستثمارات الكورية في التزايد خلال حقبة تسعينات القرن المنصرم.

في عام ٢٠٠٣ احتلت الصين المركز الاول بين دول العالم في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ولكنها تراجع منذ ذلك الحين لتحتل المركز الثاني بعد الولايات المتحدة وبلغ حجم الاستثمارات الصينية المباشرة خارج الصين ٢,٩ مليار دولار عام ٢٠٠٣ وقد تضاعف هذا الرقم حتي بلغ ٢٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٨. ^{١٢٦}

وطبقا لتقرير الامم المتحدة الصادر في يناير ٢٠٢١ اظهرت الأرقام أن الصين تفوقت على الولايات المتحدة كوجهة عالمية أولى للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث سجلت الولايات المتحدة تراجعا في حجم الاستثمارات الجديدة للشركات الأجنبية بمقدار النصف تقريبا العام الماضي، مما أدى إلى فقدان مركزها الأول.

كما تُظهر أرقام الأمم المتحدة أن الاستثمار المباشر في الشركات الصينية سجل نموا بنسبة ٤ في المئة، مما يجعلها الأولى على مستوى العالم. ^{١٢٧}

النتائج والتوصيات.

١. إعادة هيكلة الجهاز الاداري من خلال تخفيض عدد الوزارات وهيئات الدولة المركزية من ٤٠ إلى ٢٩، وتقليص عدد الموظفين الحكوميين إلى النصف، حيث تم تخفيض عدد موظفي مجلس الدولة الصيني من ٣٢٠ ألف إلى ١٦ الف. هيجان ٢٠٠١.
٢. تبني نظام الخدمة المدنية الحديثة من خلال سن لوائح موظفي الخدمة المدنية الحكومية، وفي عام 1994 أصدرت وزارة شؤون الموظفين اللائحة المؤقتة المتعلقة بتقييم موظفي الخدمة المدنية للدولة، مع بيان مفصل للمبادئ والأساليب والإجراءات المتعلقة بمراجعة.
٣. تطبيق نظام اللامركزية في إدارة المؤسسات الحكومية والتخطيط الإنمائي مع الأخذ بمناهج الإصلاح والتقدم الشامل بصورة تدريجية بما يحقق التغيير في ظل الاستقرار وقبول المجتمع.
٤. حققت الصين تغيرات كبيرة في نمط التنمية الاقتصادية ونمط توزيع الموارد ومستوى التكنولوجيا وهيكل الصناعات، وخاصة في القوة الدافعة للنمو التي تجسد التطور الجديد لمستوى الابتكار الصيني.
٥. احتلت الصين المرتبة الحادية والعشرون ضمن الدول التي تقوم بتخفيف القيود على ممارسة أنشطة الاعمال عامي ٢٠١١-٢٠١٢، وقد سجلت اصلاحين في هذا العام، الأول بدء ممارسة أنشطة الاعمال اقل تكلفة من حيث إعفاء الشركات من دفع رسوم إدارية متعددة من عام ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٤، وثانيا تبسيط إجراءات استخراج تصاريح المباني.^{١٢٨}
٦. الشراكه الذكية مع القطاع الخاص فقد عمل القطاع العام مع القطاع الخاص معاً من أجل تيسير التنمية الاقتصادية للبلد الذي لكل منهما حصه فيه.
٧. القيادة الابتكارية، أي القيادة بالابتكار التكنولوجي، حيث يعد الابتكار أهم قوة مرشدة للجولة الجديدة من تنمية الاقتصاد الصيني والتعديل الهيكلي والتحويل والارتقاء. إن نمو القدرة الابتكارية للصين خلال عشرات السنين على أساس أحوال الصين الواقعية، يعكس تنمية كبيرة ذات خصائص صينية، ويعد خبرة ونمطا لهما تأثير في العالم كله.^{١٢٩}

٨. في تصنيف أفضل الحكومات الإلكترونية لعام ٢٠١١ World E-government Ranking الذي أصدره معهد الحكومة الإلكترونية Institute of E-government، جاءت الصين في المرتبة ٢٩ على مستوى العالم في وهو الامر الذي يعكس نجاحاً نسبياً للحكومة الإلكترونية الصينية.^{١٣٠}

٩. تحاول الصين تحقيق إنجازات جديدة خلال الفترة من ٢٠٢١ وحتى ٢٠٢٥ في ستة مجالات وهي: التنمية الاقتصادية، عملية الإصلاح والانفتاح، التحضر الاجتماعي، الحضارة الإيكولوجية، مستوى معيشة الشعب، وكفاءة الحوكمة الوطنية.

١٠. السعي نحو تحقيق التحديث الاشتراكي بحلول عام ٢٠٣٥، مع تحقيق قفزة كبيرة في: القوة الاقتصادية، القوة العلمية والتكنولوجية، القوة الوطنية الشاملة، تحقيق التصنيع، والمعلوماتية، والتحضر، والتحديث الزراعي من النمط الجديد بشكل أساسي، بناء النظام الاقتصادي الحديث، وتحقيق تحديث نظام الحوكمة الوطني وقدرات الحوكمة بشكل أساسي، إنجاز بناء دولة قوية من حيث الثقافة والتعليم وإعداد الأکفاء والرياضة والصحة، زيادة معدل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي إلى مستوى الدول متوسطة التقدم، توسيع الفئات متوسطة الدخل ذات الدخل بشكل كبير، وتحقيق تقدم حيوي ملموس في البناء الشامل للإنسان وتعزيز الرخاء المشترك لجميع أبناء الشعب.

١١. يتطلب إصلاح الخدمة المدنية في الصين التزاماً مستمراً من القيادة السياسية العليا، بالإضافة إلى التزام كبار موظفي الخدمة المدنية في الحكومة المركزية، ومن بيروقراطيات الحكومة المحلية. وعلى الرغم من مبادرات الصين العديدة لإنشاء نظام إداري عام حديث، إلا انه لا يزال أمامها طريق طويل لتقطعه.

الهوامش

١- رجب عويد نغميش، الإصلاح الإداري والتنمية الإدارية في العراق (١٩٧٠-١٩٨٠)، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٤)، ص ٧٤.

٢- يتكون لفظ البيروقراطية **Bureaucracy** من شقين، الأول **Bureau** أي مكتب ويرجع أصله للغوي إلى اللفظ اللاتيني **Burus** ويقصد به اللون الداكن- ولعل هذا تعبيراً عن الهيئة التي يتسم بها الموظف الحكومي باعتباره ممثلاً للحكومة، كما يكون تعبيراً عن التستر على السلوك السيئ. أما الشق الثاني للمفهوم **Cracy** فإنه مشتق من الناحية اللغوية من اللفظ

الإغريقي القديم **Kratia** أي أن تكون قويا **To be Strong** أجماليا يقصد به قوة أو سلطة المكتب الحكومي في مختلف مظاهرها وصورها.

3- Harold Laski, "Bureaucracy", in international Encyclopedia of Social Sciences (New York: Macmillan and free Press, 1964), Vol 3, p.70.

٤- فريترز مورشتاين ماركس، دولة الإدارة، ترجمة: إبراهيم البرلس (القاهرة: مؤسسة فرانكلين، ١٩٦٣)، ص ٤٩.

٥- يوسف خلوصي، البيروقراطية: مآلها وما عليها، مجلة الإدارة، المجلد السابع، يوليو ١٩٧٤، ص ٦٠.

٦- رحيم عويد نغميش، مرجع سابق، ص ٨.

٧- د. احمد السيد الدقن، فلسفة الإصلاح الإداري في الصين ومصر والتوجه نحو اقتصاد، على الرابط

التالي: <https://kenanaonline.com/users/PLAdminist/posts/838814>

8- Xu Songtao , China's Public Administration Reform: New Approaches: http://www.iam.or.jp/asia-pacific_panel/pdfdownloads/athens01-paper4.pdf

9- Donge-Young, Yang hong- shan, "achievements and tendencies of administrative reform in China", Journal of us- china public administration, issni -6591-548usa, 2007.

١٠- وانغ مان تشوان: أمين عام الجمعية الصينية للإصلاح الإداري، وأستاذ في الأكاديمية الصينية للإدارة الحكومية.

11- http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/zhuanti/2014-12/02/content_669182.htm

١٢- تقرير الصين: وثيقة أساسية مصاحبة للتقرير الثاني لجمهورية الصين الشعبية عن تطبيقها للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الامم المتحدة، ص ١٣.

١٣- محمد السيد سليم، صنع السياسة الخارجية الماليزية، في: جابر سعيد عوض (محرر)، السياسة الخارجية الماليزية (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، ٢٠٠٥)، ص ٤٦.

14-China's State Organizational Structure: <https://www.cecc.gov/chinas-state-organizational-structure>

١٥- الحزب الشيوعي هو تنظيم سياسي ينتسب إليه المؤمنون بالفكر الشيوعي بمختلف أفكاره ومدارسه وبحسب نوع الحزب تكون أهدافه لكن أغلب الأحزاب تهدف إلى بناء الاشتراكية والوصول إلى الشيوعية ومن أهم من كتب نظريات سياسية حول الحزب الشيوعي فلاديمير لينين وماو تسي تونغ.

١٦- انظر: دينا عماد محمد، الحزب الشيوعي والإصلاح السياسي في الصين، على الرابط

التالي: <https://www.democraticac.de/?tag=>

- 17-Wellington K. K. Chan, The Organizational Structure of the Traditional Chinese Firm and Its Modern Reform, The Business History Review Vol. 56, No. 2, East Asian Business History (Summer, 1982), pp. 218-235
- 18-<http://www.china.org.cn/english/MATERIAL/28847.htm>
- ١٩-المرجع السابق.
- 20-https://www.bbc.com/arabic/specials/1733_china_rule
- ٢١-تقرير الصين، مرجع سابق، ص ص ١٧، ١٨.
- ٢٢-المرجع السابق، ص ١٩.
- ٢٣-_____، التجربة الصينية في الاصلاح الاداري، وزارة التنمية الادارية، ص٥، على الرابط التالي:
www.moad.gov.sy
- ٢٤-وانغ مان تشوان، مرجع سابق ذكره.
- ٢٥-المرجع السابق.
- ٢٦-الصين تعلن عن تشكيل جديد للحكومة، ٢٠١٨: http://arabic.news.cn/2018-03/20/c_137051297.htm
- 27-M. M. Ihjas, S. Baskaran, The Development of Public Administration in the People's Republic of China: An Analysis of Administrative Reform, in: **Civil Service Management and Administrative Systems in South Asia** pp 305-323.
- ٢٨-د. طارق ثابت، التجربة الصينية: مسيرة وفرص الريادة الاقتصادية للعالم، على الرابط التالي:
<http://www.acrseg.org/40702>
- ٢٩-المرجع السابق.
- ٣٠-الابتكار يقود التنمية الجديدة للاقتصاد الصيني: http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2017-06/01/content_741473.htm
- ٣١-المرجع السابق.
- 32-Burns, J. P,'China's administrative reforms for a market economy," Public Administration and Development, (1993),13 (4): 345-360.
- 33-Ibid.
- ٣٤-وفي عام ١٩٨٢، على سبيل المثال، ذكرت السلطات أنها خفضت عدد وكالات مجلس الدولة من ١٠٠ إلى ٦١ وعدد الموظفين من ٥١ ألفاً إلى ٣٠ ألفاً. في إعادة الهيكلة عام ١٩٨٨، ورد أن المسؤولين خفضوا عدد الوزارات واللجان من ٤٥ إلى ٤١، وعدد المكاتب التابعة مباشرة من ٢٢ إلى ١٩، وعدد موظفي مجلس الدولة من حوالي ٥٠٠٠٠ إلى ٤٤٠٠٠.
- 35-Aufrecht, S. E., & Bun, L. S.. Reform with Chinese Characteristics: The Context of Chinese Civil Service Reform. Public Administration Review, (1995), 55(2), 175-182.
https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-319-90191-6_14
- 36-Management Development in China: A Policy Analysis
https://www.researchgate.net/publication/228253687_Management_Development_in_China_A_Policy_Analysis

^١ المرجع السابق.

^١ المرجع السابق.

^١ Andrew Atherton, Promoting Private Sector Development in China: The Challenge of Building Institutional Capacity at the Local Level, Environment and Planning C Government and Policy, 31(1):5-23, February 2013:

https://www.researchgate.net/publication/273366688_Promoting_Private_Sector_Development_in_China_The_Challenge_of_Building_Institutional_Capacity_at_the_Local_Level

^١ المرجع السابق.

^١ بدء رحلة جديدة للقطاع الخاص في الصين

<http://arabic.people.com.cn/n3/2018/1105/c31659-9514945.html>

The Growth of the Private Sector in China and Implications For China's Accession to the World Trade Organization, March 28, 2001:

<https://www.everycrsreport.com/reports/RL30519.html>

China's private sector is pivotal to

^١ بدء رحلة جديدة للقطاع الخاص، مرجع سابق.

its economy:

<https://www.ft.com/content/438ff8da-12a1-11ea-a7e6-62bf4f9e548a>

^١ بدأ عالم الشركات الحكومية في التوسع من الشركات المملوكة للدولة الأكثر تقليدية بعد مرور قانون الشركات لعام ١٩٩٣، والذي سمح بتكوين أنواع مختلفة من الشركات المساهمة، مثل الشركات ذات المسؤولية المحدودة والشركات المساهمة المحدودة. نتيجة لذلك، تحول عدد متزايد من الشركات التقليدية المملوكة للدولة إلى شركات ذات مسؤولية محدودة أو شركات مساهمة محدودة. وتم إدراج مجموعة فرعية كبيرة من هذه الشركات في أسواق الأسهم، مما يعني أنه تم تخفيف مدى ملكية الدولة لهذه الشركات. أدى ذلك إلى ظهور مفهوم الشركات التي تسيطر عليها الدولة، والشركات المساهمة التي تكون فيها الدولة هي المالك الوحيد، أو الأغلبية، أو المسيطر.

Nicholas Lardy, The Changing Role of the Private Sector in China, Conference – 2016:

<https://www.rba.gov.au/publications/confs/2016/lardy.html>

^١ Donghua Chen, Oliver Zhen Li, Fu Xin, **Five-year plans, China finance and their consequences**, China Journal of Accounting Research, Volume 10, Issue 3, September 2017, Pages 189-230

<https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1755309117300199>

^١ دينا سليمان كمال لاشين، تحول القوة وتأثيرها على الصعود الصيني (٢٠٠٨:٢٠١٨)، على الرابط التالي:

<https://democraticac.de/?p=64890>

<https://www.bbc.com/arabic/business-55790780>

^١ I bid.

^١ _____، الابتكار يقود التنمية الجديدة للاقتصاد الصيني، على الرابط التالي:

http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2017-06/01/content_741473.htm

^١ World Bank. (2012). **Doing Business 2013**. Washington, DC: The World Bank.